Diwan :Jurnal Bahasa dan Sastra Arab
P-ISSN: 2503-0647 E-ISSN: 2598-6171
http://journal.uin-alauddin.ac.id/index.php/diwan

القراءات القرآنية المخالفة للقواعد النحوية وموقف ابن هشام الأنصاري منها

Hasyim Ashari[1]*, M. Napis Dj[2]

[1,2] Arabic Language and Literature Study Program, Faculty of Ushuluddin, Adab and Da'wah, Majene State Islamic College, Jl. AP. Pettarani No.24, Labuang, Banggae Tim District, Majene Regency, West Sulawesi, Indonesia 91412

*Email: hasyim.azhary87@gmail.com (Corresponding author)

(Submitted: 12-10-2023, Accepted: 04-12-2023)

مستخلص

تهدف هذه الأوراق البحثية إلى كشف موقف ابن هشام الأنصاري من القراءات القرآنية وخاصة ما خالفت القواعد النحوية منها. فمن المتفق عليه عند اللغويين والنحويين أن القرآن الكريم وقراءاته المتنوعة حجة بل أفصح الحجج في استنباط الأحكام اللغوية والنحوية، فهذا النوع من الشواهد النحوية وجدناه كثيرا في ما وصل إلينا من مؤلفاتهم. ولكن بعضهم خرجوا عن هذا الاتفاق وأخذوا يطعنون في بعض القراءات ويضعفونها إذا خالفت قواعدهم التي وضعوها. وبعد مطالعة بعض مؤلفات ابن هشام المشهورة ككتاب شرح قطر الندى وبل الصدى وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وبالاستفادة من المنهج الوصفي التحليلي وجدنا أن القراءات القرآنية هي عماد أساسي عند ابن هشام في بناء قواعده، ويدافع عنها في مواضع غير قليلة، ويوجه بعض القراءات التي في ظاهرها مخالفة للقواعد. فكل آراءه جاءت مناصرة للقراءات القرآنية وإن وجدنا أنه قد يفضل حكما على حكم ودعمه بقراءة مناسبة، ولكن هذه المفاضلة لا تصل إلى حد التضعيف

الكلمات المفتاحية : الأصول النحوية؛ القراءات؛ اللغويون؛ النحويون

Abstract

This study aims to uncover Ibn Hisham al-Ansari's perspective on Quranic readings (qiraat), particularly those seemingly incongruent with established nahwu (Arabic grammar) theory. While scholars concur that the Quran and its diverse qiraat should be prime sources for nahwu, some prioritize established theory over qiraat. By examining ibn Hisham's prominent works ("sharhu qathri al-nadaa wa balli shadaa" and "awdhahu al-masaalik ilaa alfiyyah Ibni Maalik") using a descriptive analytical approach, this research reveals that qiraat formed the bedrock of Ibn Hisham's nahwu theory. He frequently defended and explained qiraat seemingly contradicting established theory, with his opinions largely favoring qiraat. However, instances where he compared different qiraat without favoring one over the other were also identified.

Keywords: *Nahwu Principles; Quranic Readings; Linguists; Nahwu Scholars*

Pengutipan: Ashari, Hasyim, and M. Napis Dj. " القراءات القرآنية المخالفة للقواعد النحوية وموقف ابن هشام الأنصاري منها: Qiraat Contradicting Nahwu: Ibn Hisham Al-Ansari's Perspective". *Diwan : Jurnal Bahasa dan Sastra Arab* 9, no. 2 (December 31, 2023). Accessed December 31, 2023. https://journal.uin-alauddin.ac.id/index.php/diwan/article/view/41825.

مقدمة

أنزل الله تعالى القرآن الكريم بقراءته المتنوعة، وكان اختلاف ألسنة العرب وراء ذلك التنوع تيسيرا لهم في نطق ألفاظها، فكل قبيلة لها لهجة خاصة اعتاد بها أبنائها فثقل عليهم النطق بلهجة قبيلة أخرى. فالقرآن الكريم والقراءات القرآنية حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو وحي الذي أنزله الله تعالى على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا الوحي المذكور واحد ولكن ألفاظه مختلفة سواء في كتبة الحروف أو هيئاتها من تثقيل وتخفيف وغيرهما، واختلاف هذه الألفاظ تسمى بالقراءات.[١] فالقراءات هي مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء في النطق بالقرآن الكريم مخالفا به غيره سواء كانت في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها مع اتفاق الروايات والطرق عنه.[٢]

ومما يجدر التنبيه عليه أن معنى التغاير هنا ليس تغايرا تاما، فما القراءات الصحيحة إلا جزء من القرآن الكريم، وقصد بالتغاير هنا أن كلا منهما شيء يختلف عن الآخر، لا يقوى التداخل بينهما على أن يجعلهما شيئا واحدا. وقد نقل ابن الجزري عن ابن دقيق العيد في منجد المقرئين أن هناك بعض العلماء الذين يرون أن القرآن الكريم والقراءات القرآنية شيء واحد فلم يفرقوا بينهما.

ولاختلاف القراءات فوائد عدة، منها : الدلالة على صيانة كتاب الله وحفظه من التبديل والتحريف مع كونه على هذه الأوجه الكثيرة.[٣] والتيسير على الأمة الإسلامية وخاصة منها الأمة العربية، فقد نزل القرآن الكريم بلسان عربي، والعرب يومئذ قبائل كثيرة مختلف اللهجات، فراعى القرآن الكريم ذلك، فنزل فيه ما يواكب هذه القبائل دفعا للمشقة. وفائدة أخرى لذلك الاختلاف هو بيان لفظ مبهم على البعض، نحو قول الله تعالى : {وتكون الجبال كالعهن المنفوش} (القارعة : ٥) وقرئ: {كالصوف المنفوش} فبينت القراءة الثانية أن العهن هو الصوف. وكذلك ترجيح حكم مختلف فيه كقراءة {أو تحرير رقبة مؤمنة} في كفارة اليمين، فكان فيها ترجيح لاشتراط الإيمان فيها كما ذهب إلي الإمام الشافعي وغيره، ولم يشترطه أبو حنيفة. ثم أضف إلى تلك الفوائد دفع توهم ما ليس مرادا، كقول الله تعالى : {يا أيها الذين ءامنوا إذا نودي للصلاة

[١] الزركشي، *البرهان في علوم القرآن الجزء* ١ (القاهرة: دار التراث)، ص ٣١٨.
[٢] الزرقاني، *مناهل العرفان في علوم القرآن الجزء ١* (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٥)، ص ٣٣٦.
[٣] مناع القطان، *مباحث في علوم القرآن* (القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٧)، ص ١٧٠.

من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع} (الجمعة : ٩) وقرئ {فامضوا إلى ذكر الله} فالقراءة الأولى يتوهم منها وجوب السرعة في المشي إلى صلاة الجمعة، ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهم لأن المضي ليس من مدلوله السرعة.

وللقراءات الصحيحة شروط قد وضعها العلماء منهم ابن الجزري (٨٣٣ هـ) الذي رأى أن القراءة الصحيحة هي التي وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وثبت أن سندها صحيح، فإذا استوفت هذه الشروط فلا يجوز ردها ولا يحل إنكارها وعلى الناس أن يقبلها قبولا لا يشوبه ريب لأنها من الأحرف السبعة التي أنزل الله بها القرآن كما ورد في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم. ومتى فقدت إحدى هذه الشروط صارت القراءة ضعيفة أو شاذة أو باطلة.[٤]

من هذا النص يتضح لنا أن القراءة الصحيحة هي ما توافرت فيها ثلاثة شروط : موافقة العربية ولو بوجه، سواء أكان أفصح أم فصيحا. وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا. وأن تكون القراءة صحيحة الإسناد.

وفصل الدكتور محمود أحمد نحلة أنه إذا اختل الأول من هذه الشروط صارت القراءة ضعيفة، وإذا اختل الثاني صارت شاذة، وإذا اختل الثالث صارت باطلة. ففقدان صحة السند هو وحده الذي يدل على بطلان قراءة ما.[٥]

والقرآن الكريم وقراءاته حجة في مسائل اللغة ولا يوجد خلاف بين العلماء في ذلك، فكل ما ورد من القرآن الكريم وروي أنه قرئ به فالاحتجاج به في اللغة والنحو جائز ولا سيما إذا كانت القراءة متواترة، وأما القراءة الشاذة فيجوز الاحتجاج بها أيضا في العربية بشرط أنها لا تخالف قياسا معلوما، وإن خالفت القياس فيجوز الاحتجاج بها في مثل ذلك الحروف بعينه ولكن لا يجوز القياس بناء القواعد. عليها.[٦]

فالقرآن الكريم هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة، وقراءاته التي وصلت إلينا بالسند الصحيح حجة لا يجوز ردها. فهي مروية عن الصحابة وقراء التابعين، وهم جميعا ممن يحتج بكلامهم العادي، ولا سيما قراءاتهم التي تحروا ضبطها جهد طاقتهم كما سمعوها

[٤] ابن الجزري، *النشر في القراءات العشر الجزء ١* (بيروت: دار الكتب العلمية)، ص ٩.

[٥] محمود أحمد نحلة، *أصول النحو العربي* (بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٨٧)، ص ٤٠.

[٦] جلال الدين السيوطي، *الاقتراح فى علم أصول النحو* (الاسكندرية: دار المعرفة الجانعية، ٢٠٠٦)، ص ٧٥-٧٦.

من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا ننسى بعد ذلك أن أئمة القراء كأبي عمرو ابن العلاء والكسائي ويعقوب الحضرمي هم أئمة في اللغة أيضا.

كان للنحاة جهد عظيم في وضع القواعد التي تصون اللسان من الخطأ، واعتنوا أيضا بالقرآن الكريم عناية بالغة، وإن هدفهم في ذلك أن يجدوا آية تؤيد رأيهم وتدعم مذهبهم في مسألة من المسائل، ولذلك فإنهم أقبلوا على دراسته دراسة شاملة واستقصوا كل آية من آياته طمعا في خدمة قواعدهم وإثراء مادتهم العلمية، بل كانوا متفقين على أن القرآن الكريم وقراءاته هو أفصح نصوص اللغة على الإطلاق وذلك متمثلا في مؤلفاتهم المليئة بالشواهد القرآنية، ولكن خرج بعضهم عن هذا الاتفاق وخاصة إذا خالف بعض الآيات القرآنية القواعد التي وضعوها وصاروا غير منصفين في نظرتهم إلى القراءات القرآنية إذا لم توافق مذاهبهم النحوية، فقد يصفون القراءة المتواترة بأنها رديئة أو مرذولة أو ضعيفة، وأحيانا يصفون القارئ بأنه ليس من أهل العربية. ومن ثم رأى الدكتور شعبان صلاح أن النحاة الذين تعرضوا للقرآن الكريم وقراءاته بالتأليف أو احتجاجا معظمهم يتهجمون على بعض القراءات القرآنية ويطعنون بعضها الآخر، ويتهمون بعض القراء الذين من أهل الرواية بعدم الدراية، وإن كان هذا التهجم اختلف بين الكثرة والقلة أو العنف والرفق.[٧]

وربما هذا التهجم والطعن يرجع إلى عدة أسباب، من بينها أن النحاة كانوا لهم آراء معينة في النحو وجعلوها قواعد تتبع، فإذا وجدوا قراءة تختلف من آرائهم النحوية ردوها مع علمهم أن القراءات حجة في مسائل اللغة والنحو. ومن هذه الأسباب أيضا أن الخلاف بين مذهبي البصرة والكوفة جعل بعض النحاة يحملون القراءات إلى المعارك العلمية التي دارت بين هذين المذهبين، وكان ينبغي ألا يدخلوا القراءات في هذه النزعات القائمة على الانتصار المذهب على حساب آخر. ثم أضف إلى ذلك أن النحاة لم يأخذ اللغة عن جميع القبائل العربية وإنما أخذوها عن بعضها دون بعض.

ولكن نوضح هنا أن هذا الموقف ليس موقف النحاة كلهم، فثمة فريق من النحاة الذين اتسموا بالتسليم المطلق للقراءات القرآنية وجاء كل آرائهم مناصرة للقراءات القرآنية، ومن هؤلاء عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي يقف من القراءات بالتسليم والتبجيل في كل آرائه التي وصلت إلينا. ومنهم الخليل بن أحمد الفراهيدي أستاذ سيبويه الذي يتناول القراءات القرآنية

[٧] شعبان صلاح، *موقف النحاة من القراءات القرآنية* (القاهرة: دار الغريب)، ص ١١٠.

بالتوجيه النحوي دون أن نحس فيه نوعا من الطعن. ومنهم أيضا ابن مالك الذي لا يكاد يوجد تعارض بين قواعده النحوية والشواهد القرآنية، فهو لا يتردد في إثبات القاعدة المعتمدة على القرآن وحده، وقد يقوم بدفاع القراءات التي طعنها بعض النحويين. ونضيف إلى هؤلاء ابن هشام الأنصاري الذي اعتبر القراءات سنة متبعة. ومن خلال هذه الأوراق البحثية نود أن نطالع بعض مؤلفات ابن هشام المشهورة كشرح قطر الندى وبل الصدى وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لنكشف موقفه من القراءات القرآنية اعتمادا على بعض تعليقاته وتوجيهاته على القراءات الواردة في هذه المؤلفات وخاصة المخالفة للقواعد النحوية منها.

وقد كتبت عدة الكتب والمقالات العلمية والرسائل الجامعية فيما يتعلق بأدلة نحوية اعتمد عليها ابن هشام في بناء الأحكام النحوية وأقربها إلى هذه المقالة ما كتبه الدكتور نوفل علي مجيد الراوي بعنوان "القراءات القرآنية عند ابن هشام في كتابه (شرح قطر الندى وبل الصدى) وموقفه منها" ويبدو من هذا الموضوع أن الكاتب يركز على كتاب واحد فقط لابن هشام، وأما ما كتبنا في هذه الأوراق فأخذناه من عدة مؤلفاته حتى يكون الاستنتاج أشمل.

وتتكون هذه المقالة من أربعة عناصر أساسية وهي: المقدمة، ومنهج البحث، والمباحث، والخاتمة والاستنباط.

منهجية البحث

يسير هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، فنبدأ أولا بجمع البيانات المتعلقة بموقف النحاة من حجية القراءات القرآنية في المسائل النحوبة وآرائهم من القراءات المخالفة للقواعد التي وضعوها، وذلك عن طريق قراءة بعض الكتب والمقالات العلمية المتعلقة بهذه القضية. ثم نطالع بعض مؤلفات ابن هشام ومنها شرح قطر الندى وبل الصدى وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لنتعرف علي حجية القراءات عنده. واستفدنا أيضا من الكتب والمقالات العلمية ذات صلة بأصول النحو ككتاب أصول النحو العربي للدكتور محمود أحمد نحلة وكتاب أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم، وكذلك كتب التفاسير والقراءات القرآنية ككتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري. وبعد جمع البيانات المتاحة، نحلل تلك البيانات تحليلا علميا ابتداء من النظر إلى موقف النحاة حول مكانة القراءات وتصرفاتهم إذا واجهوا ما خالفت منها القواعد، ولا ننسى البحث عن ورود قراءات أخرى في كتب التفاسير والقراءات القرآنية.

ثم نستكشف ما فعله ابن هشام - في شرح قطر الندى وبل الصدى وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - إذا وقفت أمامه قراءة لا تتوافق بما وُضِعت من الأحكام مقارنةً بما فعله النحاة الآخرون ليتبين لنا موقفه الخاص من تلك القراءات المخالفة.

نتائج البحث ومناقشتها

أ. ابن هشام وموقفه من القراءات القرآنية

ابن هشام هو أحد نحاة القرن الثامن الهجري بل من أئمة النحوي العربي، واسمه الكامل: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين أبو محمد النحوي الفاضل المشهور، وكان مسقط رأسه في القاهرة سنة ٧٠٨ هـ. تلقى العلم على أيدي عديد من أهل العلم كابن السراج، وأبو حيان، والتاج التبريزي، والتاج الفاكهاني، وغيرهم من فحول زمانه.[٨] وقد فاق ابن هشام أقرانه وشيوخه وانتشرت شهرته في النحو فجاء إليه من كل فج طلاب أرادوا الاستفادة من علمه. ولا تقتصر مساهمة ابن هشام العلمية على معاصريه فحسب، ولكن استقى من علمه أيضا من جاؤوا بعده، فقد ألف عدادا غير قليل من الكتب كلها نافعة مفيدة، ومن أشهرها: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وشذور الذهب من معرفة كلام العرب، وقطر الندى وبل الصدى، ومعني اللبيب عن كتب الأعاريب.

وكان ابن هشام في استنباط الأحكام النحوية محايدا، فما مال إلى البصريين ولا إلى الكوفيين، بل وازن آراء كلا الفريقين ومن جاء بعدهم من النجاة فاختار ما لاءمت مقاييسه، وقد يقدم ما لم يسبق إليه من رأي جديد مما يؤكد قدرته الفائقة في التعليل والتوجيه.

تعتبر الشواهد القرآنية هي الدليل الأول الذي اعتمد عليها ابن هشام في مؤلفاته بأسرها، فلا نكاد نجد بابا من الأبواب في كتبه إلا ودعمه أولا بالشواهد القرآنية قبل الشواهد الأخرى من الأحاديث النبوية الشريفة وكلام العرب، فمن نظر إلى تلك المؤلفات سيجد أنها مليئه بالاستشهادات بالقرآن الكريم وقراءاته.

وأقر ابن هشام نفسه أن القراءات القرآنية مرجعها الرواية لا الرأي وأنها سنة متبعة، ففي حديثه عن المستثنى في قول الله تعالى : {ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك} (هود :٨١) بين ابن هشام أن بعض القراء منهم أبو عمرو ابن العلاء وابن كثير قرآ هذه الآية الكريمة برفع كلمة

[٨] ابن حجر العسقلاني، *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*، vol. 2 (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية)، ص ٣٠٨.

(امرأتك) على الإبدال من كلمة (أحد) وأما الباقون فقرؤوها بالنصب على الاستثناء، وفي كون (امرأتك) مستثنى وجهان؛ أحدهما: أن تكون (امرأتك) مستثنى من (أحد)، وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح، ولكن ابن هشام رأى أن مرجع القراءة الرواية لا الرأي فلا يجوز ردها، والثاني : أن تكون مستثنى من (أهلك) فعلى هذا يكون النصب واجبا.[٩] وعندما قرأنا كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك في هذا الموضوع وجدنا ابن هشام يقوم على مفاضلة قراءة على حساب الأخرى حيث يؤكد أن النصب عربي جيد وأنه قرئ به به في السبع.[١٠] ولا تعتبر هذه المفاضلة طعنا على القراءة القرآنية وخاصة أن ابن هشام قد صرح نفسه أن مرجع القراءة هو الرواية لا الدراية.

وفي قول الله تعالى : {ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون} (الحجر :٥٦) أشار ابن هشام إلى أن جميع القراء قرؤو كلمة (الضالون) بالرفع على الإبدال من الضمير في فعل (ينقط) ثم بين أنه لو قرئ (الضالين) بالنصب لجاز من الناحية اللغوية، ولكن لم يقرأ بها أحد من القراء لأن القراءة سنة متبعة.[١١] فالقراءات القرآنية عنده ثابتة بالرواية ولا يجوز تقديم الرأي عليها، وإن كان مطابقا لقواعد اللغة.

وقد جاءت آراء ابن هشام مناصرة للقرآن الكريم وقراءاته، وخير دليل على ذلك توجيهاته لبعض القراءات التي ظنها البعض أنها مخالف للقواعد النحوية، ومثال ذلك توجيهه لقول الله تعالى : {خذ من أموالهم صدقة تطهرُهم}(التوبة : ١٠٣) حكى ابن هشام اتفاق القراء على رفع فعل (تطهرهم) وإن كان مسبوقا بالطلب وهو فعل (خذ)، فحاول توجيه الآيه الكريمة فبين أن (تطهرهم) صفة لـ (صدقة) فأريد به خذ من أموالهم صدقة مطهرة، وليس المقصود به إن تأخذ منهم صدقة تطهرْهم، وإن لم يمتنع القياس القراءة بالجزم على معنى الجزاء، كما في قول الله تعالى {فهب لي من لدنك وليا يرثني} (مريم: ٥-٦) حيث قرأت (يرثني) بالرفع على أنها صفة لـ (وليا) وقرأت بالجزم على أنها جزاء لفعل الأمر الذي جاء قبلها.[١٢]

وكذلك توجيهه لقول الله تعالى : {والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما}(المائدة :٣٨) وقول الله تعالى : {الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما}(النور :٢). وذكر ابن هشام هاتين القراءتين عند

---

[٩] ابن هشام الأنصاري، *شرح قطر الندى و بل الصدى* (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠١٤)، ص ٢٦٨.

[١٠] ابن هشام الأنصاري، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك الجزء ٢* (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠١٤)، ص ٢٢٦.

[١١] ابن هشام الأنصاري، *شرح قطر الندى وبل الصدى*، ص ٢٦٨.

[١٢] ابن هشام الأنصاري، *شرح قطر الندى وبل الصدى*، ص ٩١.

حديثه عن اشتغال الفعل، ورأى أن الاسم المتقدم يترجح نصبه إذا كان الفعل المذكور فعل طلب (الأمر، والنهي، والدعاء) نحو : "زيدا اضربه" و "زيدا لا تهنه" و "اللهم عبدك ارحمه". ولكن القراء السبعة قد أجمعوا على رفع (السارق) و (الزانية) في هاتين الآياتين مع أن الفعلين المذكورين فعلي الطلب. والقراءة بالنصب قراءة شاذة قرأ بها عدد من القراء كعسى بن عمر ويحي بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو جعفر وشيبة وأبو السمال وريس، واختار ابن الحاجب هذه القراءة أي بالنصب على الاشتغال.

فالسؤال : لم قرأ القراء السبعة هاتين الآيتين بالرفع في الموضع الذي يترجح فيه النصب؟ وقد أجابه ابن هشام هذا السؤال وحاول توجيه القراءة بالرفع بأن التقدير : مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما، فالسارق والسارقة : مبتدأ ومعطوف عليه، والخبر المحذوف وهو الجار والمجرور، واقطعوا : جملة مستأنفة ؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، ولم يستقم عمل فعل من جملة في المبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى، ومثله : "زيد فقير فأعطه" و "خالد مكسور فلا تهنه"، وهذا قول سيبويه، وقال المبرد : (أل) موصولة بمعنى الذي، والفاء جيء بها لتدل على السببية، كما في قولك : "الذي يأتيني فله درهم" وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها" [١٣] وكذلك في قول الله تعالى: {الزانية والزاني فاجلدوا .....} (النور: ٢) فالتقدير عند سيبويه: مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ثم جاء الحكم مستأنفا.[١٤]

ولا يكتفي ابن هشام بتوجيه القراءات الصحيحة فقط، بل يوجه القراءات الشاذة أيضا ويبين سبب حسنها، كقراءة منسوبة إلى ابن مسعود رضي الله عنهما : (يا مال) – ذكر أبو حيان في تفسير البحر المحيط أنها قراءة عبد الله وعلي وابن وثاب والأعمش.[١٥] وهذا الحرف يقرأ في القراءة الصحيحة (يا مالك) قال الله تعالى : {ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك} (الزخرف :٧٧). وقد استشهد ابن هشام بهذه القراءاة عند ما يتحدث عن جواز ترخيم المنادى وهو حذف آخره تخفيفا، وبين سبب حسن الترخيم في هذا الموضع استنادا إلى ما ذكره الزمخشري وغيره أن فيه إشارة إلى أن أهل النار يضعفون عن إتمام بعض الاسم فيقتطعونه.[١٦]

---

[١٣] الأنصاري، *شرح قطر الندى و بل الصدى*، ص ٢١١-٢١٢.

[١٤] الأنصاري، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك الجزء ٢* ، ص ١٤٥.

[١٥] أبو حيان، *تفسير البحر المحيط الجزء ٨* (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣)، ص ٢٨.

[١٦] ابن هشام الأنصاري، *شرح قطر الندى وبل الصدى*، ص ٢٣٢.

فهذه التوجيهات التي قدمها ابن هشام دليل على حرصه على التجنب من الطعن في القراءات القرآنية وتضعيفها، وإن كان في بعض المواضع وجدنا ما قد يجعل بعض الناس أساؤوا الظن به أنه ضعف القراءات التي تخالف قياسا معروفا، ومن ذلك قراءة (رب) من قول الله تعالى : {قال رب احكم بالحق}(الأنبياء :١١٢)، قرأ أبو جعفر هذه الآية بضم الباء في (رب) وقرأ الباقون بالكسر. والقراءة بالضم جائزة ولغة معروفة في مثل "يا غلام" تنبيها على الضم مع نية الإضافة. وليس ضمه هنا بسبب أنه منادى مفرد كما ذكره أبو الفضل الرازي لأن هذا ليس من نداء النكرة المقبل عليها.[١٧]

فعندما يتحدث ابن هشام عن أحكام المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ذكر أنه جاز فيه ست لغات، والثالثة منها: الضم، وضعفه، فضم الحرف الذي كان مكسورا لأجل الياء عنده هي لغة ضعيفة، وذكر حكاية من كلام بعض العرب "يا أم لا تفعلي" وقراءة (قال رب احكم بالحق) بضم الباء.[١٨] فكأن ابن هشام هنا يضعف القراءة المذكورة لأنه وضعها جنبا إلى جنب مع ما ضعفه من الأحكام وهو ضم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، ولكن ذكر تلك القراءة في الحكم الذي ضعفه لا يوجب تضعيفها، فكأن ابن هشام أراد أن ينبه أن هناك القراءة التي تخالف القياس المعروف، وخاصة أن هذه القراءة قراءة شاذة يجوز الاحتجاج بها وإن خالفت القياس إلا أنها لا تبنى القواعد عليها.

وفي قراءة (يا أبتا) الواردة في قول الله تعالى : {إذ قال لأبيه يا أبت لم تعبد مالا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا}(مريم :٤٢)، قرأ القراء السبعة (يا أبتِ) بكسر التاء إلا ابن عامر الذي انفرد بقراءة هذا الحرف (يا أبتَ) بفتح التاء، ووردت قراءة شاذة: (يا أبتا) فرأى المؤلف أنه إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أو أما، جاز فيه عشر لغات؛ وذكر أربع لغات منها في هذا الموضع : إحداها : إبدال الياء تاء مكسورة، وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر في (يا أبت)، والثانية : إبدالها تاء مفتوحة، وبها قرأ ابن عامر، والثالثة : يا أبتا، بالتاء والألف، وبها قرئ شاذا، والرابعة : يا أبتي، بالتاء والياء.[١٩] ثم حكم ابن هشام اللغة الثالثة والرابعة بأنهما قبيحتان، والأخيرة أقبح من التي قبلها، وينبغي ألا تجوز إلا في ضرورة الشعر. فتقبيح ابن هشام اللغة الثالثة لايوجب تقبيح قراءة (يا أبتا) بالتاء والألف.

---

[١٧] ابن الجزري، *النشر في القراءات العشر الجزء٢* (بيروت: دار الكتب العلمية)، ص ٣٢٥.

[١٨] ابن هشام الأنصاري، *شرح قطر الندى وبل الصدى*، ص ٢٢٣.

[١٩] ابن هشام الأنصاري، *شرح قطر الندى وبل الصدى*، ص ٢٢٥.

ب. منهج ابن هشام في الشواهد القرآنية

دعم ابن هشام معظم القواعد في مؤلفاته قاطبة بالشواهد القرآنية، منها ما أجمع القراء السبعة عليها، كاستشهاده بقول الله تعالى : {لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ} عند حديثه عن الحالة التي تبنى فيها كلمتي "قبل" و"بعد" على الضم، حيث ذكر فيه عدة حالات منها عند حذف المضاف إليه مع نية وجود معناه دون لفظه فتبنى حينئذ كلمتي "قبل" و"بعد" على الضم، ثم أيد ما كتبه بقول الله تعالى: {لله الأمر من قبل ومن بعد} قرأ القراء السبعة بضمهما.[٢٠]

ومنها ما قرأها بعض السبعة دون غيرهم، كاستشهاده بقول الله تعالى : {ما فعلوه إلا قليل منهم} (النساء : ٦٦) عند حديثه عن الاستثناء المنفي، فبين ابن هشام أن المقصود بالمنفي أو غير الإيجاب هو وجود النفي أو النهي أو الاستفهام، ثم استشهد للنفي بقول الله تعالى: {ما فعلوه إلا قليل منهم} قرأ ابن عامر (قليلا) بالنصب على الاستثناء، وقرأ باقي السبعة (قليل) بالرفع على أنه بدل.[٢١] ومن المعلوم أن نصب المستثنى بعد نفي أو شبهه لغة جميع العرب سوى تميم.[٢٢]

ومنها القراءة الشاذة، كاستشهاده في جواز رفع تابع المنادى المبني ونصبه بقراءة شاذة : (الطيرُ) بالرفع في قول الله تعالى : {يا جبال أوبي معه والطير} (سبأ : ١٠) عطفا على لفظ المنادى (جبال)، وقرئ (الطيرَ) في القراءة الصحيحة بالنصب عطفا على محل المنادى.[٢٣]

ثم إن هناك بعض القراءات التي لا يذكر ابن هشام قارئها، وذلك كقراءة {إن كلا فيها}(غافر : ٤٨) في حديثه عن شروط " كل" حتى يؤكد بها، فبعد أن ذكر الشرط الأول والثاني وهما : أن يكون المؤكد بها غير المثنى وأن يكون متجزأ بذاته، ومثل لكل واحد منهما، جاء بالشرط الثالث وهو أن يتصل بها ضمير عائد على الؤكد، ويمثل ما ليس من التأكيد لمخالفة هذا الشرط بالقراءة المذكورة – خلافا للزمخشري والفراء - دون أن يذكر قارئها، بل اكتفى ابن هشام بأن قال : "قراءة بعضهم".[٢٤]

---

[٢٠] الأنصاري، *شرح قطر الندى و بل الصدى*، ص ٢٨.

[٢١] ابن هشام الأنصاري، *شرح قطر الندى وبل الصدى*، ص ٢٦٧-٢٦٨.

[٢٢] الأشموني، *منهج السالك إلى ألفية ابن مالك الجزء ١* (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠١٠)، ص ٤٣٢.

[٢٣] الأنصاري، *شرح قطر الندى و بل الصدى*، ص ٢٣٠.

[٢٤] الأنصاري، *شرح قطر الندى و بل الصدى*، ص ٣٢٠.

وعند حديثه عن مواضع يترجح فيها نصب الاسم في الاشتغال استشهد ابن هشام أيضا بقراءة لم يذكر قارئها وهي قوله تعالى {وأما ثمودَ فهديناهم} (فصلت: ١٧).[٢٥]

قد يأتي ابن هشام بالمفاضلة والترجيح بين الرأيين ودعم رأيه ببعض القراءات،ولكن هذه المفاضلة لا تصل إلى حد التضعيف الممنوع عنه. ومثال ذلك حديثه عن جواز الإعمال والإهمال في "إن" المكسورة إذا خففت ورجح الإهمال، حيث أشار إلى جواز الإعمال والإهمال في "إن" المكسورة إذا خففت كما هو الحال في "ليتما" نحو: "إن زيدٌ منطلق" و"إن زيدا منطلق" ثم رجح الإهمال وأيد ترجيحه ببعض الآيات القرآنية منها قوله تعالى: {إن كل نفس لما عليها حافظ}(الطارق :٤) وقوله تعالى: {وإن كل لما جميع لدينا محضرون}(يس :٣١)، وقوله تعالى: :{وإن كل لما ليوفينهم ربك أعمالهم}(هود :١١١) وقرأ الحرميان وأبو بكر تلك الآيات بالتخفيف مع الإعمال.[٢٦] وإن كان ابن هشام هنا يقوم بمفاضلة الحكم على الحكم وترجيح أحدهما على الآخر مع تأييده بالقراءة القرآنية ولكننا لا نشعر بوجود التضعيف والطعن على القراءات الأخرى، ولا سيما أنه وإن كان قد رجح إهمال "إن" المخففة، إلا أنه لم ينكر إعمالها عند التخفيف.

ومسألة إعمال "إن" المكسورة وإهمالها إذا خففت من المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، فذهب البصريون إلى أن "إن" المكسورة المخففة بقيت على ما كان لها من عمل، ويستدلون بقول الله تعالى :{وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم} في قراءة من قرأها بالتخفيف مع الإعمال، وذهب الكوفيون إلى أن "إن" المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم لأن "إن" المشددة إنما تعمل لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ، فلما خففت زال شبهها به، فبطل عملها.[٢٧]

والموضع الآخر الذي رجح فيها ابن هشام حكما على حكم آخر هو عند ما يتحدث عن حكم الوقف على المنقوص (وهو الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها)، فرأى أن الاسم المنقوص إن كان غير منون فالوقف عليه رفعا وجرا بالإثبات هو الأفصح نحو "هذا القاضي" و"مررت بالقاضي" مع عدم منع الوقف عليه بالحذف نحو قوله تعالى: {وهو الكبير المتعال} (الرعد :٩)، وقوله تعالى: {لينذر يوم التلاق} (المؤمن :١٥) قرأ الجمهور كلمتي (المتعال) و(التلاق) بالحذف،

[٢٥] الأنصاري، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك الجزء ٢* ، ص ١٥٠.

[٢٦] ابن هشام الأنصاري، *شرح قطر الندى وبل الصدى*، ص ١٦٧.

[٢٧] ابن الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف* (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠١٢)، ص ١٥٩.

ثم أشار إلى أن قراءة ابن كثير وهو الوقف بالياء هي على الوجه الأفصح.[٢٨] فهذه الإشارة دالة على أن قراءة ابن كثير يناسب الحكم الأفصح الذي رجحه ابن هشام، وهنا أيضا لا نشعر بتضعيف القراءات الأخرى.

ومن مناهج ابن هشام أمام القراءات القرآنية أنه إذا وجد الآيات التي ظنها بعض النحويين أنها متناقضة بالقواعد وجهها، ولذلك وجدنا توجيهات كثيرة للآيات القرآنية في مؤلفاته بأسرها، وقد ذكرنا بعض الأمثلة من هذه التوجيهات عند حديثنا عن موقفه من القرآن الكريم وقراءاته.

وقد يستخدم ابن هشام الآيات القرآنية للرد على رأي بعض النحويين، ومثال ذلك عندما يتحدث عن جواز مطابقة اسم التفضيل بموصوفه أو عدم مطابقته به، وردّ فيه رأي ابن السراج الذي أوجب عدم المطابق بالآية القرآنية، فبعد أن بين حالة يجوز فيها مطابة اسم التفضيل بموصوفه أو عدمها وذلك عندما يكون اسم التفضيل مضافا لاسم معرفة، فكما يجوز أن نقول: "الزيدان أفضل الأقوام" ويجوز أيضا أن نقول: "الزيدان أفضل القوم". وإن كان ابن هشام يفضل المطابقة على عدمها، إلا أنه اعترف بجوازهما بخلاف ما ذهب إليه ابن السراج، ولا ينسى ابن هشام ذكر الآيات القرآنية التي دعمت رأيه منها قوله تعالى: {ولتجدنهم أحرص الناس} (البقرة :٩٦)، بعدم المطابقة ولم يقل (أحرصي) بالياء، وقوله تعالى :{وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها} (الأنعام :١٢٣)، بالمطابقة، ولم يقل (أكبر مجرميها) فإيراده هاتين الآيتين رد على رأي ابن السراج بشكل غير مباشر.[٢٩]

وفي الفعل المضعف الثلاثي المبني للمجهول أوجب الجمهور ضم فائه نحو: شُدّ ومُدّ، ولكن ابن هشام يخالف ما ذهب إليه الجمهور ومال الكوفيين الذين رأوا جواز الكسرة فيه وهي لغة بني ضبة وبعض تميم، وأيد ابن هشام صحة هذا الرأي بقراءة علقمة: {رِدّت إلينا} (يوسف: ٦٥) و{ولو رِدّوا} (الأنعام: ٢٨) بكسر الراء فيهما.[٣٠]

وفي موضع آخر اعترض ابن هشام على البصريين والكوفيين في حكم الزمان المحمول على (إذا) أو (إذ) إن كان فعلا معربا أو جملة اسمية حيث قال الكوفيون بأرجحية الإعراب فيه، وأوجبه

[٢٨] الأنصاري، *شرح قطر الندى و بل الصدى*، ص ٣٥٤.
[٢٩] ابن هشام الأنصاري، *شرح قطر الندى و بل الصدى*، ص ٣٠٧.
[٣٠] الأنصاري، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك الجزء٢* ، ص ١٤٠.

البصريون، فاعترض عليهم ابن هشام بقراءة نافع {هذا يوم ينفع} (المائدة: ١١٩) بفتح كلمة (اليوم).[٣١]

ثم إنه قد يخالف النحويين لبعض الآيات القرآنية، ومثال ذلك في قوله تعالى : {كلا إذا دكت الأرض دكا دكا، وجاء ربك والملك صفا صفا} (الفجر :٢١،٢٢) حيث ذهب كثير من النحويين إلى أن في هاتين الآيتين تأكيد لفظي، ولكن ابن هشام لا يتفق معهم، فهو يرى أن المراد به التكرار وليس التأكيد لأن معنى قوله تعالى: {دكا دكا} - كما جاء في كتب التفاسير – هو دكا بعد دك، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا، وأما قوله تعالى: {صفا صفا} فمعناه تنزل ملائكة كل سماء، فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والإنس، ونظير ذلك قزلنا: علمته الجساب بابا بابا أي بابا بعد باب.[٣٢]

وممن رأى أن في هذه الآية توكيد لفظي : ابن الناظم، في شرحه لألفية أبيه حيث جعل هذه الآية مثالا للتوكيد اللفظي.[٣٣]

الخلاصة

بعد بذل ما لنا من القدرات والإمكانيات فقد أنهينا هذا البحث وصلنا إلى النتيجتين الرئيسيتبن وهما:

أ. سلك ابن هشام مسلك من سبقه من النحويين في الإقرار بأن القرآن الكريم وقراءاته المتواترة أو الشاذة حجة في اللغة والنحو، ولا يجوز ردها وإن كان لا يتناسب مع القواعد المعروفة. وهذا الموقف منه واضح في كثرة استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته، وكثرة توجيهاته للآيات القرآنية التي ظنها بعض الناس متعارضة بالقواعد النحوية.

ب. في عدة المواضع من مؤلفاته وجدنا أقوال ابن هشام التي قد تدل على تفضيل قراءة على حساب الأخرى ولكنها لا تصل إلى حد التضعيف والطعن.

---

[٣١] ابن هشام الأنصاري، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك الجزء٣* (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠١٤)، ص ١٢٢.

[٣٢] الأنصاري، *شرح قطر الندى و بل الصدى*، ص ٣١٨.

[٣٣] ابن الناظم، *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك* (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٠)، ص ٣٦٢.

المراجع

ابن حجر العسقلاني. *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة* .Vol. 2 .حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية.

الأشموني. *منهج السالك إلى ألفية ابن مالك الجزء ١* . 1st ed. بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠١٠.

الأنباري، ابن. *الإنصاف في مسائل الخلاف*. بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠١٢.

الأنصاري، ابن هشام. *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك الجزء٢* . بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠١٤.

.———*أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك الجزء٣* . بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠١٤.

.———*شرح قطر الندى و بل الصدى*. بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠١٤.

الجزري، ابن. *النشر في القراءات العشر الجزء ١* . بيروت: دار الكتب العلمية.

.———*النشر في القراءات العشر الجزء٢* . بيروت: دار الكتب العلمية.

الزرقاني. *مناهل العرفان في علوم القرآن الجزء ١* . .1st ed بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٥.

الزركشي. *البرهان في علوم القرآن الجزء ١* . القاهرة: دار التراث.

القطان، مناع. *مباحث في علوم القرآن*. .14th ed القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٧.

الناظم، ابن. *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٠.

جلال الدين السيوطي. *الاقتراح فى علم أصول النحو*.1st ed. الاسكندرية: دار المعرفة الجانعية، ٢٠٠٦.

حيان, أبو. *تفسير البحر المحيط الجزء ٨*. 1st ed. بيروت: دار الكتب العلمية, ١٩٩٣.

صلاح, شعبان. *موقف النحاة من القراءات القرآنية*. القاهرة: دار الغريب.

محمود أحمد نحلة. *أصول النحو العربي*. 1st ed. بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٨٧.